



الشبكة السورية لحقوق الإنسان المصدر الثاني للبيانات في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن حرية الأديان في سوريا

النظام السوري حاول تصوير نفسه كحامٍ علماني للمسيحيين، ولكنه دمر الكنائس بشكل متعمد واحتجز العديد من المواطنين المسيحيين، كما استخدم الطائفية، بما في ذلك تسييس الدين، كـ"استراتيجية بقاء"

الثلاثاء 16 أيار 2023

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

أصدر مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل في وزارة الخارجية الأمريكية تقريره السنوي عن حرية الأديان في سوريا لعام 2022، وتحدث التقرير عن استمرار العنف الطائفي الذي غدّته إجراءات النظام السوري، وعن تدمير البنى التحتية واستهداف الأفراد على أساس طائفي من قبل النظام السوري وأطراف النزاع الأخرى. اعتمد التقرير على مصادر عدة من أبرزها، وهي بالترتيب حسب مرات الاقتباس الواردة في التقرير:

- لجنة التحقيق الدولية المستقلة: 14 اقتباس.
- الشبكة السورية لحقوق الإنسان: 7 اقتباس.

كما اعتمد على مصادر أخرى مثل: هيومن رايتس ووتش، ومعهد واشنطن للشرق الأدنى.

جاء في التقرير أن العنف الطائفي ما يزال مستمراً في سوريا، ذلك بسبب التوترات بين الجماعات الدينية، التي تفاقمت نتيجة الإجراءات الحكومية وتدهور الاقتصاد والنزاع المستمر في البلاد، مشيراً إلى أن أكثر من نصف سكان البلاد قبل انطلاق الحراك الشعبي في آذار/ 2011 أصبحوا إما نازحين داخلياً أو لاجئين (6.9 مليون شخص نزحوا داخلياً و6.7 ملايين لاجئ). موضحاً أنّ حكومة النظام السوري واصلت، بدعم من حليفيها الروسي والإيراني ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ضد خصومها، الذين كان غالبيتهم من المسلمين السنة، فضلاً عن تدمير أماكن العبادة والمستشفيات والمنازل والبنى التحتية المدنية الأخرى على نطاق واسع.

وقال التقرير إن الأقلية العلوية استمرت في الاحتفاظ بمكانة سياسية عالية لا تتناسب مع أعدادها، لا سيما في المناصب القيادية في الجيش وأجهزة الأمن والمخابرات. وذكر التقرير أن **”النظام السوري حاول تصوير نفسه كحامٍ علماني للمسيحيين، ولكنه دمر الكنائس بشكل متعمد واحتجز العديد من المواطنين المسيحيين، كما استخدم الطائفية، بما في ذلك تسييس الدين، كاستراتيجية بقاء“**.

وفقاً للتقرير فإنّ الحكومة الإيرانية دعمت بشكل مباشر حكومة الأسد بشكل أساسي من خلال الحرس الثوري، وجنّدت مقاتلين عراقيين وأفغان وباكستانيين شيعة في النزاع.

تحدث التقرير عن أنّ بعض جماعات المعارضة السورية المسلحة المدعومة من تركيا قد ارتكبت انتهاكات قد ترقى إلى جرائم حرب، بما في ذلك التعذيب والاعتصام وأخذ الرهائن والنهب، والاستيلاء على الممتلكات الخاصة، لا سيما في المناطق الكردية، فضلاً عن تخریب المواقع الدينية اليزيدية في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

وأشار التقرير إلى أن قانون الخدمة العسكرية الإلزامية، الذي يسمح للسلطات بمصادرة أصول "المتطوعين من الخدمة العسكرية" وعائلاتهم الذين فشلوا في دفع رسوم الإعفاء العسكري، يعتبر محاولة من النظام لابتزاز المواطنين السوريين المقيمين في الخارج، والعديد منهم فروا من البلاد هرباً من الحملة العسكرية للنظام ولا يرغبون في الخدمة العسكرية. كما أوضح أن قانون الخدمة العسكرية الإلزامية يؤثر بشكل مفرط على السنة والمسيحيين الذين يشكلون الجزء الأكبر من السوريين الذين هربوا من البلاد نتيجة الحرب.

وأشار التقرير إلى أن الشبكة السورية لحقوق الإنسان وثقت ما لا يقل عن 2221 حالة اعتقال تعسفي خلال العام، وما لا يقل عن 155368 مواطناً سورياً ما زال قيد الاعتقال التعسفي أو الإخفاء القسري منذ آذار/ 2011 وحتى نهاية عام 2022.

كما ذكر التقرير أنّ الشبكة السورية لحقوق الإنسان وثقت ما لا يقل عن 1282 هجوماً على مساجد في البلاد بين آذار/ 2011 وأيلول/ 2022، ونسبت 914 اعتداء للنظام السوري و204 اعتداء على يد القوات الروسية. كما وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 126 هجوماً على أماكن عبادة مسيحية خلال نفس الفترة الزمنية، ونسبت 76 هجوماً إلى النظام، و33 لفصائل في المعارضة المسلحة، و10 على يد داعش، وخمسة لأطراف أخرى، واثان على يد هيئة تحرير الشام.

وأضاف التقرير أنّ مصير 8648 شخصاً مختفياً على يد تنظيم داعش منذ عام 2014 ما يزال مجهولاً بحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان، على الرغم من انحسار سيطرة التنظيم. ختاماً قال التقرير إنّ الرئيس الأمريكي شدّد على الحاجة إلى حلّ سياسي للنزاع في سوريا بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم 2254، الذي ينصّ على أنّ مثل هذا الحل يجب أن يؤسّس حكم ذو مصداقية وشاملاً وغير طائفي.

وأشار إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ستواصل دعم التوثيق والتحليل والحفاظ على الأدلة للانتهاكات التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع، بما في ذلك تلك التي ارتُكبت ضد الأقليات الدينية، من خلال دعم جهود لجنة التحقيق الدولية (COI) وآلية التحقيق الدولية المستقلة والمحايمة (IIIM)، وكذلك من خلال الدعم المباشر لجهود التوثيق التي تقوم بها المنظمات الحقوقية السورية.

في 25/ أكتوبر، أعلنت الحكومة الأمريكية دعمها لإنشاء آلية منفصلة ضمن الأمم المتحدة مكلفة بشكل حصري بتوضيح مصير ومكان وجود المفقودين والمحتجزين بشكل غير قانوني في سوريا.

تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أنها مستعدة دائماً للمساهمة في التقارير الدولية عن حالة حقوق الإنسان في سوريا، وأنها سوف تبذل أكبر جهد ممكن لتلبية ما يُطلب منها من بيانات ومعلومات في هذا الخصوص، وذلك لإيصال ما يجري من انتهاكات وحوادث بموضوعية ومصداقية وصولاً إلى تحقيق هدف حماية المدنيين في سوريا، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات كافة، والبدء في مسار التغيير نحو الديمقراطية.

للاطلاع على تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الصادر الإثنين 15/ أيار/ 2023 كاملاً بالإمكان تحميل التقرير عبر [الرابط¹](#).

1. التقرير متاح باللغة الإنكليزية فقط.